



## منظمة العفو الدولية

ما من أحد يهتم بنا؟ أربع سنوات من الهجمات بلا هوادة على ولاية جنوب كردفان السودانية"

### ملخص

"لطالما حرصنا خلال السنوات الأربع الماضية على إطلاع العالم على ما يحصل لنا. فالحقائق معروفة جيداً ولكن لا نرى شيئاً يتغير لأن العالم لا يعنيه أمرنا."

الفضل خليفة محمد، معلم مدرسة، موقع تونغلي للنازحين داخلياً، جنوب كردفان

منذ اندلاع النزاع المسلح في يونيو/ حزيران 2011 بين الحكومة السودانية وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان/ فرع الشمال، شنت القوات المسلحة السودانية حملة شعواء على قاطني المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة في ولاية جنوب كردفان من خلال عمليات القصف الجوي والهجمات البرية. وفي مراحل مختلفة على مدار السنوات الأربع الماضية، نُفذت عمليات عسكرية أو سرت شائعات بقرب شنّها من لدن طرفي النزاع، الأمر الذي فاقم من المخاطر المحدقة بالمدنيين.

وفي أبريل/ نيسان 2014، شنت الحكومة السودانية عملية عسكرية أطلقت عليها اسم "الصيف الحاسم" تضمنت حملة مكثفة من القصف الجوي وأدت إلى ارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين والحاق الدمار بممتلكاتهم. ومع دخول النزاع عامه الخامس في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ثمة تصعيد عسكري تشهده الولايتان مجدداً. وحصل تصعيد ملموس في هجمات القوات المسلحة السودانية في أبريل/ نيسان 2015 ليصبح بذلك من بين الأشهر التي شهدت أكبر عدد من الهجمات منذ بدء النزاع المسلح الذي لا يزال مستعراً بلا هوادة حتى الآن.

ولقد خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن الكثير من الهجمات قد استهدفت المناطق والأعيان المدنية دون سابق إنذار وفي ظل عدم تواجد أية أهداف عسكرية مشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت القوات السودانية أسلحة عشوائية الطابع لحكم تصميمها من قبيل القنابل العنقودية، أو أنها استخدمت أسلحة وأنظمة إيصال تقتقر إلى الدقة بشكل كبير بما يجعل استخدامها غير مشروع في مناطق المدنيين من قبيل القنابل غير الموجهة التي يتم إسقاطها من الطائرات من طراز أنطونوف.

واستولى جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان/ فرع الشمال على جزء لا يُستهان به من أراضي ولاية جنوب كردفان وبسط سيطرته عليها مع استمرار القتال البري بين قواته والقوات المسلحة السودانية. ولكن جيش الحركة لا يمتلك القدرات الجوية بينما يسيطر سلاح الجو السوداني على الأجواء فوق الولاية دون منازع تقريباً.

ولطالما أصرت الحكومة السودانية على رفض السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان/ فرع الشمال، على الرغم من التبعات الكارثية لذلك على إمدادات الغذاء والرعاية الصحية والتعليم. كما أدى الدمار والأضرار

واسعة النطاق التي أحقتها الهجمات بممتلكات المدنيين لا سيما منازلهم وحقولهم ومحال بيع المواد الغذائية والمستشفيات والعيادات الصحية والمدارس والأسواق إلى عرقلة سير أنشطة الإنتاج الزراعي والرعاية الصحية والتعليم في المنطقة لتزيد بذلك من حجم الأزمة الإنسانية هناك. ويعود تاريخ آخر اتفاق تم التوصل إليه من أجل السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة إلى العام 2012، حيث ساهم مقترح الاتفاق الذي تقدمت به حينها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إلى السماح بتوفير الاحتياجات العاجلة من الأغذية والإمدادات الطبية للمناطق الواقعة تحت سيطرة جيش الحركة الشعبية. ولقد انتهت مدة سريان الاتفاق المذكور في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012.

هذا وتشكل الهجمات الموجهة نحو المدنيين والأعيان المدنية والهجمات الجوية والبرية وحرمان السكان من الحصول على المساعدات الإنسانية خروقات لأحكام القانون الإنساني الدولي وتُعتبر انتهاكات منهجية للكثير من حقوق الإنسان لا سيما الحق في الحياة والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والمياه والسكن اللائق. ولقد خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن هذه الانتهاكات ترقى إلى مصاف جرائم الحرب.

وعلى مدار سنوات النزاع الأربع حتى الآن، لقي المئات من المدنيين مصرعهم وجرح الآلاف جراء الهجمات لا سيما تلك التي تتضمن إسقاط قنابل وصواريخ من الطائرات من طراز أنطونوف وميغ وسوخوي أو قصفاً برياً بقذائف المدفعية بعيدة المدى. وقام سلاح الجو بإسقاط نحو 374 قنبلة من طائرات الأنطونوف والميغ والسوخوي على 60 موقعاً في مختلف أرجاء ولاية جنوب كردفان. وأدت عمليات القصف الجوي والمدفعية إلى مقتل نحو 35 مدنياً وجرح 70 آخرين وألحقت أضراراً بالأعيان المدنية بما في ذلك القرى والمدارس والمطاحن. ومنذ العام 2011، قصفت القوات المسلحة السودانية 26 منشأة صحية (من مستشفيات وعيادات ووحدات صحية) في المناطق الواقعة تحت سيطرة جيش الحركة الشعبية. ولم تعثر منظمة العفو الدولية على أية أدلة سواء من عمليات الفحص أو المقابلات التي أجرتها تشير إلى أن تلك المباني والمنشآت قد استُخدمت لأغراض عسكرية أو أنها تقع على مقربة من أهداف عسكرية مشروعة لحظتها تعرضها للهجوم.

كما تتوفر بحوزة منظمة العفو الدولية أدلة تثبت أن القوات المسلحة السودانية تستهتر على نطاق واسع بإحدى القواعد الأساسية الواردة في القانون الإنساني الدولي التي تشترط على أطراف النزاع كافة "التمييز بين المدنيين والمقاتلين" على الدوام. وتعني هذه القاعدة عدم جواز استهداف غير المقاتلين في الهجمات وحظر توجيهها نحو المدنيين. كما انتهكت القوات المسلحة السودانية بشكل منتظم واجبها المتمثل بضرورة التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية. وعلى هذا الأساس، تعتقد منظمة العفو الدولية أن القوات المسلحة السودانية مسؤولة عن ارتكاب جرائم حرب.

كما تلقت منظمة العفو الدولية معلومات بشأن ارتكاب قوات جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في ولاية جنوب كردفان. وعادةً ما تشن قوات جيش الحركة الشعبية هجمات عن طريق القصف البري والتوغل في المناطق التي تسيطر الحكومة عليها. وأبلغت منظمة التنمية السودانية أن جيش الحركة شن هجوماً بتاريخ 12 مارس/ آذار 2015 على عناصر القوات المسلحة السودانية المتمركزة في بلدة كالوغي، وأسفر الهجوم عن مقتل 27 مدنياً وجرح 25 آخرين. واضطر 25 ألف شخص للنزوح من البلدة على إثر الهجوم وتوجهوا إلى المناطق الواقعة على أطرافها. وتابعت قوات جيش الحركة الشعبية الهجوم باستهداف خمس من القرى المحيطة بكالوغي. وأشارت منظمة التنمية السودانية إلى عدم وجود أي عناصر عسكرية في محيط تلك القرى وقت وقوع الهجوم. وأبلغ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن قوات جيش الحركة هاجمت بتاريخ 28 مارس/ آذار 2015 قضاء حبيبة، الأمر الذي اضطر 13 ألف مدني للنزوح من المنطقة.

وساهم عدم السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان/ فرع الشمال بوقوع عدد من الوفيات بين سكانها. فعلى سبيل المثال، أطلق صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حملة ضخمة بالتعاون مع وزارة الصحة لتوفير مطعوم الحصبة لجميع أطفال السودان، ولكن لم تتمكن اليونيسيف من الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة في ولاية جنوب كردفان. وتلقى 1400 طفل العلاج في المستشفى الوحيد الباقي في المنطقة من مرض الحصبة فيما تُوفي 30 طفلاً جراء إصابتهم بمرض كان يمكن الوقاية منه.

كما أدى الوضع في ولاية جنوب كردفان إلى حركة نزوح داخلي ضخمة. ويُقدر أن ثلث سكان الولاية على الأقل البالغ عددهم 1.4 مليون نسمة قد أصبحوا على الأرجح نازحين داخلياً حيث يقيمون الآن في ظروف متقلبة ينعدم فيها الأمن ونادراً ما تتم تلبية احتياجاتهم من الغذاء وغير ذلك من الاحتياجات الإنسانية الأخرى ناهيك عن تعرض التجمعات المحلية لخطر الهجمات المسلحة على الدوام. وبحسب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فلقد فر قرابة مائة ألف شخص من جنوب كردفان إلى مخيمات اللاجئين في دولة جنوب السودان المجاورة والتي تمزقها بدورها النزاعات والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان منذ ديسمبر/ كانون الأول 2013.

وتهدف هجمات القوات المسلحة السودانية في كثير من الأحيان إلى نشر الرعب والخوف في صفوف السكان المدنيين. إذ يعيش الناس في ظل خوف يومي من حدوث القصف الجوي أو المدفعي في أي لحظة ودون سابق إنذار. وقام المدنيون ببعض التدابير الرامية إلى تعزيز حماية أنفسهم لا سيما من خلال توسعهم في إعداد حفر مؤقتة وأخرى شبيهة دائمة في مختلف أنحاء المنطقة وتأسيس مواقع غير رسمية مخصصة للنازحين داخلياً في أماكن بين جبال النوبة بحيث يمكن للناس الاختباء داخل الكهوف والشقوق بين الصخور. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلونها للاحتباء في الحفر الأرضية والجبال، يهيمن الخوف على حياة الناس اليومية لا سيما مع سماع صوت هدير طائرة الأنطونوف الزنانة. وتعود الأطفال على ضبط إيقاع حياتهم على صوت هذه الطائرات ولكن يخشى الكبار من عدم يتمكن الأطفال من الوصول إلى الأماكن الآمنة بالسرعة الكافية وغالباً ما يمكن رؤية أعين النساء والرجال تتقلب في السماء في محاول جاهدة لمعرفة إذا ما كانت الطائرة التي تحوم في الأعلى تشكل خطراً عليهم وعلى أطفالهم أم لا.

فعلى سبيل المثال وبينما كان مندوبو منظمات العفو الدولية منمكين في معاينة بقايا ذخائر خلفتها إحدى القنابل العنقودية في قرية رقيوي بقضاء أم درعين، أمكنهم سماع صوت طائرة الأنطونوف بوضوح وهي تحلق في الأفق. وقال أحد المراقبين المحليين لمندوبينا أن الطائرة تحلق في المنطقة منذ ساعات. وأنها حلقت فوق المنطقة وعادت 12 مرة ثم أسقطت قنبلتين على الأقل إلى الشمال من قرية الكركعية القريبة. كما حلقت طائرتان مقاتلتان من طراز ميغ في وقت سابق فوق المنطقة. وكان الخوف المستحوذ على السكان بادياً عليهم بشكل جلي أثناء انتظارهم لبرهة قبل أن يختاروا ما بين الفرار أو الاختباء.

وتأكد مندوبو منظمة العفو الدولية أن القوات المسلحة السودانية تستخدم أسلحة وأساليب تتسم بكونها تقتصر للدقة بشكل كبير بما يحظر استخدامها في مناطق المدنيين، أو أن استخدامها يشير إلى استهداف المدنيين تحديداً في بعض المناطق دون غيرها، ما يفاقم من المخاوف المتعلقة باحتمال ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. فلقد ظهر عدد من الإفادات والروايات على سبيل المثال باحتمال وجود عمليات استطلاع جو باستخدام طائرات بدون طيار مباشرة قبيل بدء غارات القصف على المناطق المدنية لا سيما الهجوم الذي استهدف مستشفى سيدة الرحمة على أطراف كاودا أوائل مايو/ أيار 2014. ويشير اللجوء إلى مسح المنطقة عن طريق الاستطلاع الجوي قبيل استهدافها إلى أن القوات المسلحة السودانية قد لاحظت وجود أعيان مدنية واضحة (مستشفى ومدرسة قريبة وهما مبنيان بارزان من حيث الحجم نوعاً ما) في المنطقة. وعليه فإن الهجوم الذي تلا ذلك يثير بواعث قلق خطيرة حيال احتمال أن يكون قد استهدف المبنين عمداً.

كما أكدت منظمة العفو الدولية وجود ذخائر عنقودية في أربعة مواقع في مكانين منفصلين بقضائي دلمي وأم درعين وتلقت إفادات من شهود العيان تعيد بإسقاطها من مقاتلات الميغ والسوخوي التابعة للقوات المسلحة السودانية. وفي ظل غياب خبرات التخلص من القنابل أو عدم توافرها بشكل سريع في مناطقهم النائية، اضطر المحليون إلى إبعاد أطفالهم وامشيتهم عن القنبيلات الصغيرة غير المنفجرة من خلال إحاطتها بالأشواك.

وكان للمنظمات الحكومية الدولية من قبيل الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة مستويات مختلفة من الصلوع في محاولات التوسط في النزاع في ولاية جنوب كردفان والضغط باتجاه وضع حد للجرائم المرتكبة بما يخالف القانون الإنساني الدولي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فمن الواضح أن تجذر هذا الوضع الطارئ وتدهوره لا يلقى نفس الاهتمام والجهود الإقليمية والدولية المطلوبة لحماية المدنيين.

وفي أغسطس/ آب 2011، أصدر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان تقريراً يوثق الانتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ويوصي بتشكيل هيئة مستقلة للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة المرتكبة، وهي هيئة لم تر النور حتى اليوم. كما يعكف

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على مراجعة أوضاع حقوق الإنسان في السودان لا سيما ولاية جنوب كردفان تحت بند جدول أعمال المجلس المعني بالمساعدة الفنية وبناء القدرات، وهو ما دأب المجلس على القيام به على مدار السنوات الأربع الماضية.

وفي مرحلة سابقة، وتحديداً في عام 2012، وجراء تصعيد التوتر بين دولتي السودان وجنوب السودان، كان لمجلس الأمن حضور أكبر على صعيد التعامل مع الأوضاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ولكن سرعان ما انحسر هذا الدور وتراجع بشكل كبير. وأما القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة وتصريحات رئيس مجلس الأمن التي تركز على بواعث القلق في المنطقة، فلم تشر بدورها إلى الشواغل المماثلة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وفي الوقت نفسه، تعطلت جهود الوساطة التي قام بها الاتحاد الأفريقي بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ فرع الشمال، ولا توجد محادثات فعالة بهذا الخصوص حالياً. وتم في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 استئناف الجولة التاسعة من محادثات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية بتنظيم من فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع للاتحاد الأفريقي، ولكن آلت هذه المحادثات إلى الفشل. وتشير جميع المؤشرات إلى أن النزاع قد وصل إلى مرحلة الجمود العبثي ولا تحقق جهود الاتحاد الأفريقي أي تقدم ملموس.

ومع دخول النزاع المستمر بلا هوادة عامه الخامس على التوالي، تهيئ منظمة العفو الدولية بحكومة السودان وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان/ فرع الشمال والحكومات الأخرى العاملة من خلال إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كي تتخذ خطوات فورية بهدف وضع حد لانتهاكات القانون الإنساني الدولي وغير ذلك من المخالفات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي لا سيما الهجمات العشوائية والموجهة وفسح المجال أمام دخول المساعدات الإغاثية واحترام حقوق الإنسان الخاصة بسكان ولاية جنوب كردفان. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيقات مستقلة وعاجلة ومحايدة وفعالة في جرائم الحرب المرتكبة في ولاية جنوب كردفان ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابها.